

لين عيسى⁽¹⁾ | Leen Essa

بين الأمان والاستقرار دراسة ميدانية في محددات عودة اللاجئين السوريين

Between Safety and Stability

A Field Study on the Determinants of Syrian Refugees' Return to Syria

ملخص

تعدّ قضية عودة اللاجئين السوريين، في مرحلة ما بعد التحرير، أحد أكثر الملفات تعقيداً، في سياق إعادة بناء المجتمع والدولة، لما تحمله من أبعاد إنسانية وسياسية واقتصادية. وتسهم دراسة هذه القضية في فهم العوامل التي تشكّل قرار العودة، بين ما يتّصل بالأمان وما يتعلق بقدرة العائدين على الاستقرار. في هذا الإطار، تسعى الدراسة لتحليل محددات العودة، من منظور ميداني يستند إلى معطيات واقعية من اللاجئين أنفسهم. تستهدف الدراسة تحليل محددات العودة لدى اللاجئين السوريين، من خلال فهم العوامل التي تشجعهم على ذلك أو تعوقه، وتقييم مدى توافر مقومات الأمان والقدرة على الاستقرار في سورية. تسعى الدراسة أيضاً للكشف عن تصورات اللاجئين تجاه عودتهم إلى سورية، وقياس مستوى الثقة بالأوضاع الأمنية والخدمية والاجتماعية التي تنتظرهم. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الميداني، باستخدام استمارة إلكترونية وُزعت على عينة مكوّنة من 300 مستجيب، من اللاجئين السوريين في دول اللجوء المختلفة. وقد ركزت الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة تُعدّ الأكثر تأثيراً في قرار العودة: مستوى الأمان، ومقومات الاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية والاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس استمرار شعور اللاجئين بعدم كفاية الوضع الأمني، وتشير إلى إدراك اللاجئين أهمية توافر السكن، وفرص العمل، والخدمات الأساسية، والقدرة على تحقيق دخل مستقر، كشرط رئيس للعودة. أما ما يتعلق بالعوامل النفسية والاجتماعية، فقد بدا أن وجود الأقارب داخل سورية عامل محفز، في حين شكّلت الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان عائناً نفسياً واضحاً. تخلص الدراسة إلى أن العودة الدائمة للاجئين السوريين تتطلب معالجة متوازنة لمحددات الأمان، والخدمات والفرص الاقتصادية، إلى جانب تعزيز الثقة بين اللاجئين والبيئات المضيفة، بما يضمن انتقالاً آمناً واندماجاً فعالاً في مرحلة ما بعد التحرير. أكدت نتائج الدراسة أن قرار العودة الطوعية للاجئين السوريين يتفق مع ما تطرحه النظريات المفسرة للعودة الطوعية للاجئين السوريين، وبعد الأمان شرطاً أولياً، والاستقرار المعيشي عاملاً حاسماً، والروابط الاجتماعية عنصراً محفزاً أو معيقاً. عليه، تظل العودة مرتبطة بتحقيق شروط الطوعية والكرامة.

كلمات مفتاحية

سورية، اللاجئين، العودة، ما بعد التحرير، الأمان، الاستقرار

(1) عضو هيئة تدريس في كلية الإعلام (جامعة دمشق)، ومدرّبة في الإخراج الإذاعي والتلفزيوني. لها مشاركات في مؤتمرات دولية، وأبحاث في مجلات علمية محكمة
leenessafi@gmail.com

Abstract

The issue of Syrian refugees' return in the post-liberation phase represents one of the most complex challenges in the broader process of rebuilding society and the state, given its humanitarian, political, and economic dimensions. Its significance lies in understanding the factors shaping the decision to return, particularly those related to security and the capacity of returnees to achieve stability. Within this framework, the study seeks to analyze the determinants of return from a field-based perspective grounded in the lived realities of refugees themselves. The study aimed to examine the determinants influencing the return of Syrian refugees after liberation, by identifying the factors that encourage or hinder return, and by assessing the availability of security conditions and stability requirements in Syria post-liberation. It also sought to explore refugees' perceptions of return and measure their level of confidence in the security, public service, and social conditions awaiting them in Syria.

The study employed a field survey using an electronic questionnaire distributed to a sample of 300 Syrian refugees residing in various host countries. The study focused on three main dimensions considered most influential in shaping return decisions: security, livelihood stability, and psychological and social factors. The study reached several key findings: the security dimension recorded a mean score of 2.037, reflecting refugees' continued perception that security conditions in liberated areas remain insufficient, despite the fact that improved security is a strong motivator for return. - The livelihood stability dimension achieved a mean score of 1.555, indicating refugees' recognition of the importance of adequate housing, employment opportunities, essential services, and the ability to secure a stable income as fundamental prerequisites for return. - The psychological and social factors dimension recorded a mean score of 1.997, showing that the presence of relatives in liberated areas serves as a motivating factor, while negative memories associated with the place constitute a clear psychological barrier.

The study concludes that achieving sustainable return for Syrian refugees requires a balanced approach that addresses security conditions, service provision, and economic opportunities, while simultaneously strengthening trust between refugees and host communities. Moreover, the findings confirm that the decision of Syrian refugees to return voluntarily is consistent with theoretical frameworks explaining voluntary return: security emerges as a primary threshold condition, livelihood stability as a decisive economic factor, and social ties as both motivators and obstacles. Ultimately, return remains contingent upon the fulfillment of conditions of voluntariness and dignity.

Keywords

Syria, refugees, return, post-liberation, safety, stability

مقدمة

قرار العودة، في حين يمثل الاستقرار الاقتصادي والخدمي شرطاً لاستدامتها⁽³⁾. مع تغير خريطة السيطرة وظهور مناطق محررة أكثر استقراراً نسبياً (قبل تحرير البلاد نهائياً من النظام)، عاد موضوع العودة ليحتل موقعاً مركزياً في النقاشات الإنسانية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بالمشهد السوري. فالعودة ليست حدثاً آنياً، بل عملية معقدة تتداخل فيها اعتبارات الأمن، والقدرة على إعادة بناء الحياة، واستعادة الروابط الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية التي تضمن الحد الأدنى من الاستقرار. تؤدي تصورات اللاجئين أنفسهم دوراً محورياً في تشكيل مواقفهم من العودة. ولا يكفي تحسّن الأوضاع الموضوعية، ما لم يقترن بإحساس ذاتي بالطمأنينة والقدرة على بدء حياة جديدة. وتُظهر تقارير لمنظمات دولية أن العودة الطوعية ترتبط، بدرجة كبيرة، بمدى ثقة اللاجئين في البيئة التي سيعود إليها، ومدى قدرته على الاندماج مجدداً في مجتمع محلي ربما تغير بفعل الحرب والتهجير القسري. بناءً على ذلك، تسعى الدراسة لتقديم تحليل معمّق لمحددات العودة لدى اللاجئين السوريين، من خلال استقصاءات ميدانية تعتمد على بيانات كمية موثوقة، بغية فهم الاتجاهات العامة، وتحديد أكثر العوامل تأثيراً، وتقديم توصيات من شأنها أن تساهم في دعم سياسات العودة الطوعية الآمنة، بما ينسجم مع المعايير الدولية ويستجيب لاحتياجات اللاجئين وتطلعاتهم.

مشكلة بحثية

على الرغم من مرور 18 شهراً تقريباً على تشكّل سورية الجديدة (ما بعد التحرير)، وظهور تحسّن نسبي في بعض مؤشرات الأمن والخدمات، ما يزال قرار العودة لدى اللاجئين السوريين معقداً ومشوّباً بالتردد. فالمعطيات المتوافرة من تقارير المنظمات الدولية، وتجارب اللاجئين، تشير إلى وجود فجوة واضحة بين التحسّن الموضوعي في بعض المناطق، وبين تصورات اللاجئين الذاتية حول الأمان والاستقرار، وإمكانية إعادة بناء حياتهم من جديد. وتزداد هذه الفجوة اتساعاً في ظل غياب بيانات ميدانية مباشرة، توضّح آلية

تعدّ قضية عودة اللاجئين السوريين إلى سورية، في مرحلة ما بعد التحرير، واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في المشهد السوري المعاصر، نظراً لتداخل العوامل الأمنية والمعيشية والاجتماعية والنفسية، التي تشكّل قرار العودة. لقد شهدت سورية، منذ سنة 2011، واحدة من أكبر موجات النزوح في العالم، فقد تجاوز عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ستة ملايين لاجئ، موزعين بين دول الجوار والدول الأوروبية، في أوضاع معيشية متفاوتة، من حيث الأمان والاستقرار وفرص الاندماج. في ظل التحولات التي شهدتها المناطق المحررة، في مراحل ما قبل تحرير البلاد من نظام الأسد (8 كانون الثاني/ديسمبر 2024)، برزت الحاجة إلى فهم محدّدات العودة، والعوامل التي تدفع اللاجئين إلى التفكير بالعودة أو تمنعهم منها، بغية صياغة سياسات واقعية تدعم العودة الطوعية الآمنة والكرامة، مع مراعاة أن العودة ليست مجرد انتقال جغرافي فحسب، بل عملية معقدة تتداخل فيها اعتبارات الأمن الشخصي والاستقرار المعيشي والقدرة على الاندماج مجدداً في البيئات المحلية. تشير الخبرات الدولية، في حالات ما بعد النزاع، إلى أن قرار العودة يتأثر بمجموعة من المحدّدات المتشابكة، التي يأتي في مقدمتها الشعور بالأمان ووجود بيئة خالية من التهديدات المباشرة، إضافةً إلى توافر مقومات الاستقرار المعيشي، من مثل السكن وفرص العمل والتعليم والرعاية الصحية⁽²⁾.

في السياق السوري، تبرز هذه المحدّدات بوضوح أكبر، لطول أمد النزاع، وتفاوت مستويات الخدمات بين المناطق، وتباين تجارب اللاجئين في بلدان اللجوء، فالعودة إلى سورية تعد، في مرحلة ما بعد التحرير، خياراً محتملاً لشريحة من اللاجئين، إلا أن هذا الخيار يظل مرهوناً بتقييمهم الذاتي لمدى الجاهزية لاستقبالهم. وقد أظهرت دراسات سابقة، حول النزوح في مناطق النزاع، أن تصورات اللاجئين حول الأمان والاستقرار تؤدي دوراً حاسماً في مسار القرار وسرعة اتخاذه. ويفوق هذا الدور أحياناً المؤشرات الموضوعية على الأرض، حيث يشكّل الشعور بالأمان شرطاً مهماً لاتخاذ

(3) L. Hammond, "Voluntary Repatriation and the Meanings of Return to Somalia," *Journal of Eastern African Studies*, vol. 8 no. 1 (2014).

(2) "Global Trends: Forced Displacement in 2023," UNHCR (2024).

للأوضاع الأمنية والخدمية والاجتماعية. ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية: - التعرف إلى تصوّرات اللاجئين السوريين حول مستوى الأمان في سورية ما بعد التحرير، ومدى تأثير هذه التصورات في اتخاذهم قرار العودة. - تحليل تقييم اللاجئين لمقومات الاستقرار المعيشي، بما يشمل السكن، وفرص العمل، والخدمات الأساسية. - تحديد العوامل النفسية والاجتماعية التي تسهم في تشكيل رغبة اللاجئين في العودة أو إحجامهم عنها، من مثل الروابط الأسرية والانتماء للمكان والذكريات المرتبطة به. - رصد المخاوف والتحديات التي يعبر عنها اللاجئون، مما يرتبط بالعودة إلى سورية ما بعد التحرير، سواء أكانت أمنية أم خدمية أم اقتصادية أم اجتماعية. - استكشاف أثر تجارب اللجوء الحالية الإيجابية أو السلبية في تشكيل موقف اللاجئين من العودة وإعادة الاندماج. - تحديد أهم العوامل المؤثرة في قرار العودة وترتيبها، من ناحية القوة والتأثير كما يراها اللاجئون أنفسهم.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة لمناقشة الأسئلة الآتية: كيف يقيّم اللاجئون السوريون مستوى الأمان في سورية بعد التحرير؟ ما مدى تأثير هذا التقييم في استعدادهم للعودة؟ ما تصوّرات اللاجئين حول مقومات الاستقرار المعيشي، بما يشمل السكن، وفرص العمل، والخدمات الأساسية؟ ما العوامل النفسية والاجتماعية التي تسهم في تشكيل رغبة اللاجئين في العودة أو إحجامهم عنها؟ ما أبرز المخاوف والتحديات التي يعبر عنها اللاجئون بشأن العودة إلى سورية بعد التحرير؟ كيف تؤثر تجارب اللجوء الحالية الإيجابية أو السلبية في مواقف اللاجئين تجاه العودة؟ ما أكثر العوامل تأثيراً في قرار العودة، كما يحددها اللاجئون أنفسهم؟

فرضية الدراسة

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات اللاجئين السوريين، في سياق اتجاهاتهم نحو العودة إلى سورية، بعد التحرير، تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر،

تقييم اللاجئين فعلياً الأوضاع الأمنية والمعيشية، وتحديد العوامل التي تشكّل محددات قرارهم بالعودة أو الامتناع عنها. في السياق السوري، تتقاطع محددات العودة مع عوامل إضافية عدة، من مثل الروابط الأسرية، والانتماء للمكان، والذاكرة الجماعية، وتجارب اللجوء الإيجابية أو السلبية، فضلاً عن التوقعات المتعلقة بمستقبل المناطق المحررة واستدامة الأمن فيها. هذا التداخل يجعل دراسة العودة، في الحالة السورية، مسألة تتجاوز البعد الإنساني، لتشمل أبعاداً اجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية، ما يفرض فهمًا معمقًا لتجربة اللاجئ ورؤيته للبيئة التي قد يعود إليها. في هذا الإطار، توفر الدراسة قراءة تحليلية تستند إلى بيانات ميدانية مباشرة من اللاجئين أنفسهم، بوصفهم أصحاب القرار الفعلي في عملية العودة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من ارتباطه المباشر بإحدى أكثر القضايا إلحاحاً في الواقع السوري المعاصر، وهي قضية عودة اللاجئين السوريين إلى سورية ما بعد التحرير. فمع استمرار تفاوت مستويات الخدمات بين المناطق، يظل فهم رؤية اللاجئين أنفسهم لمحددات العودة عنصراً أساسياً، في أي نقاش يتعلق بمستقبل الاستقرار الاجتماعي وإعادة بناء المجتمعات المحلية. ويكتسب البحث أهميته من ندرة الدراسات الميدانية التي تعتمد على بيانات مباشرة من اللاجئين السوريين أنفسهم، في حين أن معظم الأدبيات ركزت على منظور الجهات المستقبلة أو الأطر القانونية والسياسية للعودة. ومن خلال منهج المسح الميداني، تقدّم الدراسة بيانات كمية ونوعية، تسهم في بناء فهم أعمق للعوامل المؤثرة في قرار العودة، يمكن صناع القرار والجهات الإنسانية من تطوير سياسات أكثر واقعية وفاعلية في مرحلة ما بعد التحرير، تستجيب لاحتياجات اللاجئين، وتراعي شروط العودة الطوعية الآمنة والدائمة.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في فهم محددات العودة، كما يراها اللاجئون السوريون، والكشف عن العوامل التي تعزز رغبتهم في العودة أو تعوقها، إضافةً إلى تحليل تقييمهم

المستوى التعليمي، بلد اللجوء، مدة اللجوء).

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على بحث محددات العودة لدى اللاجئين السوريين إلى بلدهم بعد التحرير، ضمن إطار ميداني يراعي طبيعة مجتمع اللاجئين وتوزيعهم الجغرافي. وتتحدد حدود الدراسة على النحو الآتي: - الحدود الموضوعية: تنحصر الدراسة في تحليل المحددات الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والخدمية، والنفسية، وتجارب اللجوء الحالية المرتبطة بقرار العودة إلى سورية بعد التحرير. - الحدود المكانية: تعتمد الدراسة على عينة من اللاجئين السوريين في دول اللجوء (العربية والأوروبية) التي أمكن الوصول إليها إلكترونياً أو عبر شبكات العلاقات، من دون زعم تمثيل جميع دول اللجوء أو جميع تجمعات اللاجئين. - الحدود الزمانية: جُمعت بيانات الدراسة، من 3 إلى 30 نيسان/ أبريل 2026، وهي مدة تعكس تصورات اللاجئين عن العودة، في سياق ما بعد التحرير تحديداً. - الحدود البشرية (العينة): تقتصر الدراسة على اللاجئين السوريين البالغين (18 سنة فأكثر) من الذكور والإناث، في دول اللجوء، بمختلف مستوياتهم التعليمية، من الذين وافقوا طوعاً على المشاركة في الاستبيانات، وقد بلغ عددهم 300 مستجيب.

متغيرات الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي توافقت أهداف البحث وإطاره النظري، بما يسمح بفهم العوامل المؤثرة في قرار العودة لدى اللاجئين السوريين إلى سورية بعد التحرير. يتخذ المتغير التابع في الدراسة شكل اتجاهات اللاجئين نحو العودة، ويُقاس من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مستوى الرغبة في العودة، والاستعداد الفعلي، وتصورات المشاركين حول شروط العودة الممكنة. أما المتغيرات المستقلة، فهي مجموعة من المحددات التي يُفترض أن تؤثر في اتجاهات العودة، وتشمل المحددات الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والخدمية. وقد قيس كل منها بأبعادٍ فرعيةٍ تعكس طبيعتها النظرية والعملية. وتتضمن الدراسة مجموعة من المتغيرات الديموغرافية،

مثل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، بلد اللجوء، مدة اللجوء، بهدف تحليل الفروق بين فئات اللاجئين المختلفة في اتجاهاتهم نحو العودة. لقد صيغت جميع المتغيرات وتعريفاتها الإجرائية، بما يتوافق مع الأدبيات العلمية في بحوث اللجوء والدراسات الاجتماعية، ويضمن إمكانية قياسها من خلال أداة الاستبانة المعتمدة. والمتغير التابع هو نية/اتجاه/قرار العودة إلى سورية بعد التحرير. أما المتغيرات المستقلة (محددات العودة)، فهي محدّدات أمنية-اقتصادية-اجتماعية خدمية- تجارب اللجوء الحالية. والمتغيرات الضابطة (الديموغرافية) هي الجنس-العمر-المستوى التعليمي-مدة اللجوء- بلد اللجوء.

أولاً. إطار نظري

مفهوم العودة الطوعية للاجئين

تطلق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مصطلح الـ "عائدين" على الأشخاص اللاجئين أو النازحين داخلياً، الذين عادوا إلى بلدهم أو المناطق التي ينحدرون منها بشكل دائم، لكنهم لم يندمجوا كلياً بعد في مجتمعاتهم، علماً أن صفة اللجوء تسقط عن الأشخاص عند عودتهم إلى بلدهم الأصلي. فالعودة الطوعية تعد أحد المسارات الأساسية لإنهاء حالات اللجوء الممتدة. إلا أن العودة عملية معقدة، تتداخل فيها عوامل سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية. وتشير أدبيات حديثة إلى أن قرار العودة لا يُبنى على مقارنة "عوامل الدفع والجذب" بين بلد اللجوء وبلد الأصل فحسب، بل على عتبة من الأمان يجب أن تتحقق أولاً في بلد المنشأ، قبل أن يبدأ اللاجئ موازنة بقية العوامل. ولا تُعدّ العودة حدثاً لحظياً، بل سلسلة من القرارات المتراكمة التي تتأثر بعوامل الأمن، والهوية، والانتماء، والقدرة على إعادة الاندماج. لقد أكد نموذج "القرار القائم على العتبة" أن اللاجئين لا يفكرون في العودة، إلا عندما يشعرون بأن الحد الأدنى من السلامة قد تحقق في مناطقهم الأصلية، حتى لو كانت أوضاع اللجوء صعبة نسبياً⁽⁴⁾.

(4) R. Zetter, "Reconceptualizing the Myth of Return: Continuity and Transition among the Greek-Cypriot Refugees of 1974," *Journal of Refugee Studies*, vol. 12 no. 1 (1999).

ومهنية جيدة، فإنهم قد يترددون في العودة. وتؤدي الثقة في المعلومات حول الوضع داخل سورية دورًا حاسمًا، فهي تؤثر في كيفية تفسير اللاجئين للأوضاع الأمنية والمعيشية في مناطقهم الأصلية⁽⁷⁾.

تأثير تجارب اللجوء والأوضاع في بلد الاستضافة

على الرغم من أن الأوضاع في بلد اللجوء ليست العامل الرئيس في قرار العودة، فإنها تظل مؤثرة في تشكيل المواقف طويلة الأمد. فقد أظهرت دراسة مقارنة، بين لاجئين سوريين في ألمانيا وتركيا، أن تجربة اللجوء تختلف باختلاف البلد المضيف، وأن اللاجئين في تركيا كانوا أكثر ميلًا إلى حسابان وجودهم إقامة مؤقتة، مقارنةً باللاجئين في ألمانيا. وقد بينت الدراسة أن العوامل الفردية، من مثل الجنس والتعليم والوضع العائلي تؤثر في نيات العودة، فقد كانت النساء وذوو التعليم العالي أقل ميلًا إلى العودة في المدى القصير⁽⁸⁾.

السياق السوري بعد 2024 وتحديات العودة

أظهرت تقارير دولية أن سورية⁽⁹⁾ واجهت تحديات كبيرة تتعلق بالأمن، ووجود قوى متعددة، وانتشار الألغام، وتضرر البنية التحتية، إضافةً إلى مشكلات واسعة في السكن والملكية العقارية. وأشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن الأوضاع الحالية ما تزال غير كافية لعدّ سورية بلدًا آمنًا للعودة الجماعية، وأن المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية قائمة بدرجات متفاوتة في مختلف المناطق، ما يجعل تقييم اللاجئين للبيئات المحررة عملية معقدًا، إذ تتداخل فيها المخاوف الأمنية مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وتؤكد أدبيات نظرية أن العودة ليست نهاية رحلة اللجوء، بل بداية مرحلة جديدة تتطلب إعادة بناء الهوية، واستعادة العلاقات الاجتماعية، والتكيف مع واقع جديد قد يختلف جذريًا عن الماضي. وتُعدّ العودة عملية متعددة المراحل تشمل اتخاذ القرار والتنقل

محددات الأمان كعامل رئيس في قرار العودة

تتفق معظم الدراسات على أن الأمان يمثل المحدد الأول والأكثر تأثيرًا في قرار العودة، وأن اللاجئين لا يفكرون في العودة حتى يتحقق حدٌ أدنى من الشعور بالسلامة في مناطقهم الأصلية. وقد أظهرت دراسات ميدانية واسعة أن الأوضاع الأمنية، في بلد الأصل، هي العامل الحاسم في تشكيل نيات العودة، لا الأوضاع في بلد اللجوء. يشير هذا الاتجاه إلى أن أي تحسّن في الخدمات أو الاقتصاد في المناطق المحررة لن يكون ذا أثر، ما لم يقترن بإحساس فعلي بالأمان⁽⁵⁾.

الاستقرار المعيشي والخدمات الأساسية

بعد تجاوز عتبة الأمان، يصبح الاستقرار المعيشي عاملاً جوهريًا في قرار العودة. وتشمل عناصر الاستقرار توافر السكن، فرص العمل، البنية التحتية، الخدمات الصحية والتعليمية. وتشير أدبيات إلى أن اللاجئين يقيّمون هذه العناصر، من منظور قدرتهم على إعادة بناء حياة مستقرة بعد سنوات من التهجير القسري. لقد أظهرت دراسات حول نيات العودة أن توفر الخدمات العامة وفرص العمل في المناطق الأصل يُعدّ من المحددات الأساسية التي تؤثر في قرار العودة، إلى جانب الروابط الاجتماعية والشبكات المحلية التي تسهّل إعادة الاندماج⁽⁶⁾.

العوامل النفسية والاجتماعية

تؤدي العوامل النفسية والاجتماعية دورًا مهمًا في تشكيل رغبة اللاجئين في العودة، وتشمل الارتباط بالمكان والذاكرة الجماعية، والروابط الأسرية، والشعور بالانتماء، وتجارب اللجوء الإيجابية أو السلبية. وتشير أدبيات إلى أن اللاجئين، الذين يشعرون بأن مستقبلهم في بلد اللجوء غير مستقر أو غير مضمون، قد يميلون إلى التفكير في العودة. أما الذين نجحوا في الاندماج أو حصلوا على فرص تعليمية

(7) Hammond, ibid.

(8) J. Brekke and M. Aarset, *Why Return? Syrian Refugees in Germany and Turkey and their Perspectives on Return to Syria* (Oslo: Peace Research Institute, 2017).

(9) "Syria: Operational Update (February- March 2024)," UNHCR (15/04/2024).

(5) M. Janmyr and L. Mourad, "Between Pressure and Fear: Syrian Refugees' Return Intentions in Lebanon," *Journal of Refugee Studies*, vol. 35 no. 2 (2022).

(6) N. Harild and A. Christensen and R. Zetter, *Sustainable Refugee Return: Triggers, Constraints, and Lessons on Addressing the Development Challenges of Forced Displacement* (Washington DC: World Bank Group, 2015).

وإعادة الاندماج، ما قد تستمر آثاره النفسية والاجتماعية مدداً طويلة. وتُظهر بيانات المفوضية توزيع اللاجئين السوريين في دول اللجوء. والأرقام في الجدول الآتي تمثل اللاجئين المسجلين رسميًا فقط حتى نيسان/ أبريل 2026:

الجدول (1)

الدولة	عدد اللاجئين السوريين	النسبة من الإجمالي
تركيا	2,300,306	63.4 %
لبنان	490,424	13.5 %
الأردن	388,505	10.7 %
العراق	309,477	8.5 %
مصر	99,904	2.8 %
(الجزائر-ليبيا-المغرب-تونس)	39,033	1.1 %
الإجمالي	3,607,885	100 %

أما اللاجئين السوريون في دول أوروبية، بحسب المفوضية ووزارة الهجرة الأوروبية⁽¹⁰⁾ حتى عام 2026، فقد توزعوا وفق الآتي:

الجدول (2)

دولة أوروبية	عدد اللاجئين السوريين	ملاحظات أساسية
ألمانيا	674.000	أكبر دولة أوروبية مضيفة-اندماج وتعليم ولغة
السويد	114.000	نسبة كبيرة مقارنة بعدد السكان
هولندا	103.000	ارتفاع في لَمَ الشمل وبرامج الاندماج
النمسا	58.000	دعم لغوي ومهني
فرنسا	54.000	أغلبهم حصلوا على حماية ثانوية
الدانمارك	53.000	سياسات لجوء أكثر تشدداً
النرويج	34.000	برامج اندماج قوية
سويسرا	28.000	دعم اقتصادي وتعليمي جيد
بلجيكا	26.000	نسبة عالية من الأطفال والشباب
إيطاليا	22.000	أغلبهم عبر إعادة التوطين
إسبانيا	18.000	ارتفاع تدريجي من 2020
اليونان	17.000	أغلبهم في مخيمات الجزر سابقاً

(10) "Asylum and First-time Asylum Applicants by Citizenship, Age and Sex-Annual Aggregated Data (2008-2025)," Eurostat (2026).

نظريات مفسرة للهجرة والعودة الطوعية

- نظرية الدفع والجذب

تُعدّ من أبرز النظريات الكلاسيكية في تفسير الهجرة والعودة. فقرار الفرد بالهجرة أو العودة يتأثر بعوامل طارئة، من مثل النزاعات وانعدام الأمن، وعوامل جاذبة، من مثل توافر فرص العمل والاستقرار السياسي. في حالة اللاجئين السوريين، يعدّ التحرير وعودة الأمن من عوامل الجذب الرئيسة للعودة الطوعية⁽¹⁴⁾.

- النظرية العابرة للقوميات

ترى أن المهاجرين يعيشون بين مجتمعين، ويحتفظون بروابط اقتصادية وثقافية مع بلدهم الأصل، ما يجعل العودة عملية دينامية قد تكون مؤقتة أو دورية. بالنسبة للسوريين، فإن استمرار الروابط الاقتصادية والثقافية مع الداخل السوري يسهّل عملية العودة، حتى لو كانت جزئية أو موسمية⁽¹⁵⁾.

- نظرية رأس المال البشري

تؤكد هذه النظرية أن قرار الهجرة أو العودة يرتبط بحسابات اقتصادية واستثمارية، فالفرد يقارن بين العوائد المتوقعة في بلد اللجوء وبلده الأصل. بالنسبة للاجئين السوريين، فإن توافر فرص العمل وإعادة الإعمار بعد التحرير قد يشكل حافزاً اقتصادياً للعودة⁽¹²⁾.

دراسات سابقة

ثمة دراسة مهمة صدرت عام 2023⁽¹⁶⁾، وهي من أبرز الأبحاث الكمية التي تناولت محددات نية العودة لدى اللاجئين السوريين في بيئتين مختلفتين: دولة جوار (تركيا) ودولة أوروبية (ألمانيا). اعتمد معدا الدراسة على بيانات مسحية واسعة، ودرسا تأثير مجموعة من العوامل، من مثل الأمن والوضع الاقتصادي والاندماج والروابط الأسرية والخصائص الديموغرافية. وتوصلت إلى أن اللاجئين في تركيا أكثر استعداداً للعودة، مقارنةً بالمقيمين في ألمانيا، بسبب ضعف الاستقرار الاقتصادي والخدمات. وأكدت أن التعليم العالي يقلل من احتمالية العودة، نظراً لارتفاع توقعات أصحابه بشأن البيئة المهنية، وأن النساء أقل ميلاً إلى العودة مقارنةً بالرجال، بسبب

- نظرية الشبكات الاجتماعية

تركّز على دور العلاقات الاجتماعية في قرارات الهجرة والعودة، وتسهم الروابط الأسرية والمجتمعية في البلد الأصل في تشجيع العودة. وقد تؤدي شبكات الدعم في بلد اللجوء إلى تثبيتها. في السياق السوري، يشكل وجود العائلة الممتدة داخل الوطن عاملاً مهماً في قرار العودة⁽¹³⁾.

- نظرية العودة الطوعية

تستند إلى أدبيات المفوضية السامية للأمم

(14) *Handbook on Voluntary Repatriation: International Protection* (Geneva: UNHCR, 1996).

(15) N. G. Schiller, L. Basch and C. Lanc-Szanton, "Transnationalism: A New Analytic Framework for Understanding Migration," *Annals of the New York Academy of Sciences*, vol. 645 no. 1 (1992).

(16) N. Al Husein and N. Wagner, "Determinants of Intended Return Migration among Refugees: A Comparison of Syrian Refugees in Germany and Turkey," *International Migration Review*, vol. 57 no. 4 (2023).

(11) E. S. Lee, "A Theory of Migration," *Demography*, vol. 3 no. 1 (1966).

(12) L. A. Sjaastad, "The Costs and Returns of Human Migration," *Journal of Political Economy*, vol. 70 no. 5 (1962).

(13) D. Massey and others, "Theories of International Migration: A Review and Appraisal," *Population and Development Review*, vol. 19 no. 3 (1993).

وأشاروا إلى أنها غير كافية لاستيعاب العائدين، ويبنوا أن الأوضاع الاقتصادية في دول اللجوء ليست مستقرة، لكنها تظل أقل سوءاً. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الروابط الأسرية داخل سورية تشجّع على العودة، خاصة لدى الفئات الأكبر سناً، وأن الشبان أكثر ميلاً إلى البقاء، بسبب فرص العمل والتعليم. وتناولت دراسة أخرى صدرت عام 2025⁽²⁰⁾، مسألة العودة بعد سقوط النظام، مؤكدة أن العودة بدأت تدرجياً، لكنها ما تزال تواجه تحديات أمنية واقتصادية وبنوية تجعلها غير مكتملة. وأوصت بضرورة معالجة ملفات العدالة الانتقالية والسكن والبنية التحتية، لضمان عودة آمنة ودائمة.

ثانياً. إطار منهجي

تندرج الدراسة ضمن البحوث التي تحلل الظواهر، وفق ما تتجلى في الواقع، فالبحوث الوصفية تستخدم عندما يكون المطلوب هو تحديد خصائص ظاهرة معينة خاصة، ما يتيح استخدام أدوات عدة، من مثل الاستبانة والملاحظة لرصد آراء الجمهور⁽²¹⁾. ويُعتمد هذا النوع من الدراسات، لملائمته لطبيعة الموضوع، ولأنه الأنسب لرصد وتحليل محددات العودة للاجئين السوريين إلى سورية بعد التحرير. ويتيح هذا المنهج وصف الواقع كما هو، وجمع بيانات كمية من عينات، بما يسمح بالمقارنة بين الفئات المختلفة وتعميم النتائج، إضافةً إلى قدرته على تقديم صورة دقيقة عن أنماط التعرض ومستويات الثقة في سياق اجتماعي وسياسي متغير.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من اللاجئين السوريين في دول اللجوء، سواء أكانوا في الدول العربية أم الأوروبية، بمختلف فئاتهم العمرية والتعليمية والجغرافية. وقد

المخاوف الأمنية والاجتماعية، وأن طول مدة اللجوء يقلل من احتمالية العودة، بخاصة في ألمانيا. وصدرت في العام 2025 دراسة مهمة أيضاً حول ديناميات العودة لدى اللاجئين السوريين⁽¹⁷⁾، من خلال بيانات ميدانية واسعة في دول الجوار والداخل السوري. فقد استهدفت فهم العوامل التي تشجّع العودة أو تعوقها، وتقييم الأوضاع الأمنية والخدمات في مناطق العودة المحتملة. توصلت الدراسة إلى أن الأمن هو الشرط الأول للعودة، وأن ضعف الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه) يشكل عائقاً كبيراً أمام العودة، وأن الروابط الأسرية داخل سورية تُعد من أهم عوامل الجذب، وأن الأوضاع الاقتصادية في بلد اللجوء لا تمنع العودة، إن تحسّنت الأوضاع داخل سورية. بمعنى أن اللاجئين لا ينوون العودة، في ظل غياب ضمانات سياسية وأمنية.

وتناولت دراسة مهمة أخرى صدرت في العام 2025⁽¹⁸⁾ سيناريوهات العودة المحتملة للاجئين السوريين، بعد سقوط نظام الأسد. واعتمدت على مقابلات معمّقة مع لاجئين وخبراء، وركزت على العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية التي قد تشجع العودة أو تمنعها. توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بأن الثقة بالسلطات الجديدة شرط أساس للعودة، حتى لو تحسّنت الأوضاع الاقتصادية، وأن الخوف من الاعتقال والانتهاكات يبقى العامل الأكثر تأثيراً في قرار العودة، وأن الروابط الأسرية داخل سورية تشجّع على العودة، لكنها لا تكفي وحدها، وأن اللاجئين في أوروبا أقل استعداداً للعودة، مقارنةً بالمقيمين في دول الجوار، وأن العودة الطوعية تتطلب بيئة مستقرة سياسياً وأمنياً، وليس تحسناً اقتصادياً فحسب.

في تقارير المفوضية (2024-2025)⁽¹⁹⁾، حول نيّات العودة للاجئين السوريين، في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، أكد معظمهم أنهم لا ينوون العودة في الأوضاع الحالية، بسبب ضعف الخدمات الأساسية في بلادهم،

(17) "Understanding Syrian Refugee and IDP Return Dynamics in 2025," UN-HCR and World Bank Group (2026).

(18) "Refugee Returns & Migration Dynamics after Assad," ETANA Syria and Konrad Adenauer Stiftung (June 2025).

(19) "Syrian Refugees' Return Intentions and Socio-Economic Conditions," UN-HCR (2024-2025).

(20) سامر بكور، "سورية في العهد الجديد: مسار عودة اللاجئين والنازحين"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (13 كانون الأول/ ديسمبر 2025).

(21) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية (القاهرة: عالم الكتب، 2015).

آلية اختيار العينة

بلغ حجم العينة 300 مفردة، وهو حجم ملائم للدراسات الاجتماعية، التي تتناول فئات واسعة وصعبة من ناحية الوصول إليها، من مثل اللاجئين. يعدّ هذا الحجم كافياً لتحقيق قوة إحصائية مقبولة، وتمثيل اتجاهات أفراد العينة وإجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة. لقد اختير هذا الحجم استناداً إلى توصيات تشير إلى أن الدراسات الميدانية ذات العينات غير الاحتمالية تحتاج إلى حجم عينة يراوح بين 200 و400 مشارك، لضمان دقة النتائج⁽²²⁾، ما يسمح بإجراء تحليلات إحصائية متعددة.

إجراءات الصدق والثبات

احتُسب معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)⁽²³⁾، وبلغت قيمته 0.91، ما يدل على درجة عالية من الاتساق الداخلي. إضافةً إلى ذلك، استُخدم النظام الإحصائي (IBM SPSS) لتحليل البيانات، بتوظيف التكرارات والنسب المئوية لوصف العينة.

أداة الدراسة

استخدمت الدراسة أداة الاستبانة مقسّمةً على عدة محاور، وتتعلق بمحددات العودة: القسم الأول هو البيانات الديموغرافية للمستجيبين، والقسم الثاني هو عبارات تتعلق بتقييم مستوى الأمان في سورية بعد التحرير، والقسم الثالث هو عبارات تتعلق بمقومات الاستقرار المعيشي، والقسم الرابع هو عبارات تتعلق بالعوامل النفسية والاجتماعية، والقسم الخامس هو عبارات تتعلق بالمخاوف والتحديات، والقسم السادس هو تأثير تجارب اللجوء الحالية. لقد بُنيت الاستمارة وفق معايير علمية، وهي تتضمن صدق المحتوى ووضوح الأسئلة، وقد وُزعت إلكترونياً على أفراد العينة. أما تحليل النتائج المستخلصة من الاستمارة، وفقاً لمحاور الدراسة، مع إبراز المؤشرات

استخدمت الدراسة أسلوب العينة المتاحة (Available Sample) من اللاجئين السوريين، نظراً لصعوبة الوصول إلى كامل مجتمع الدراسة وتفاوت مستويات الاستجابة. لقد اعتمدت الدراسة على الأفراد الذين أمكن التواصل معهم عبر المنصات الرقمية، والجمعيات المدنية، وشبكات العلاقات الشخصية من الذين استجابوا للمشاركة في الاستبانة، ما يجعل العينة غير احتمالية. لكنها تلائم طبيعة البحث وأوضاعه الميدانية، والمجتمعات التي يصعب ضبطها أو الوصول إليها بطرق احتمالية، ويصعب الوصول إلى إطار معاينة شامل يضم جميع اللاجئين. وتُعرّف العينة المتاحة بأنها أحد أنواع العينات غير الاحتمالية، ويعتمد الباحث فيها على الأفراد الذين يمكن الوصول إليهم بسهولة، فهم يبادرون أو يوافقون على المشاركة في الدراسة.

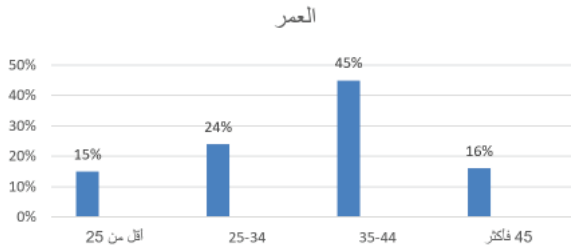
يُستخدم هذا النوع من العينات تبعاً لمبررات علمية تتعلق بطبيعة مجتمع الدراسة (اللاجئون السوريون في حالة الدراسة هذه) وفقاً للآتي: - يجعل التشتت الجغرافي الواسع، في دول عربية وأوروبية، الوصول إلى المجتمع الأصلي كاملاً أمراً غير ممكن عملياً. - غياب إطار معاينة (Sampling Frame) يضم أسماء أو بيانات اللاجئين، بما هو شرط أساس للعينات الاحتمالية. - التنقل المستمر لبعض الفئات، وتغير أماكن الإقامة، ما يجعل المجتمع غير ثابت. - تفاوت الاستجابة بين اللاجئين، بسبب أوضاع العمل، والوضع القانوني، والحساسيات السياسية. - الاعتماد على الاستجابة الطوعية، ما يتوافق مع خصائص العينة المتاحة، كما تُعرّفها الأدبيات العلمية في العينات غير الاحتمالية.

أما تبعاً لمسوغات عملية تتعلق بظروف جمع البيانات، فتكون كالآتي: - سهولة الوصول إلى المشاركين عبر شبكات التواصل أو الجمعيات أو العلاقات الشخصية، وهو جوهر العينة المتاحة. - انخفاض التكلفة والوقت، مقارنةً بمحاولات بناء عينة احتمالية غير ممكنة في الواقع. - الاستجابة الطوعية التي تُعدّ أساساً في بحوث اللاجئين، ولا يمكن إلزام الأفراد بالمشاركة. - الاعتبارات الأخلاقية، فبعض اللاجئين يرفضون المشاركة لأسباب أمنية، ما يجعل الوصول إلى عينة احتمالية غير ممكن.

(22) J. W. and J. D. Creswell, *Research Design: Qualitative, Quantitative and Mixed Methods Approaches* (London/California: SAGE, 2018).

(23) M. Tavakol and R. Dennick, "Making Sense of Cronbach's Alpha," *International Journal of Medical Education*, no. 2 (2011).

اللاجئين السوريين.



الشكل (2)

تشير نتائج توزيع العينة، بحسب الفئة العمرية، في الشكل (2)، إلى تنوع واضح في أعمار المشاركين، ما يعكس تمثيلاً جيداً لمختلف مراحل العمر بين اللاجئين السوريين. لقد أظهرت النتائج ما يأتي: الفئة الأقل من 25 سنة شكّلت 15% من العينة، وهي تكون في بدايات حياتها العملية أو التعليمية. وقد تتأثر قراراتها بالعودة بعوامل، من مثل فرص العمل والاستقرار المستقبلي. بلغت نسبة الفئة من 25 إلى 34 سنة 24%، وهي فئة من الشبان في مرحلة بناء الأسرة والعمل، ما يجعلها أكثر حساسية تجاه الاستقرار المعيشي والأمان. أما الفئة من 35 إلى 44 سنة، فكانت الأكبر بنسبة 45%، وهي ما تتحمل غالباً مسؤوليات أسرية واقتصادية أكبر، ما يجعل قراراتها أكثر ارتباطاً بتأمين الدخل والخدمات والأمان. يعزز ارتفاع هذه النسبة موثوقية الدراسة، لأنها تمثل الفئة الأكثر اتخاذاً للقرارات المتعلقة بالعودة، وشكّلت الفئة 45 سنة فأكثر نسبة 16% من عدد المستجيبين، وهي قد تكون أكثر ارتباطاً بالعوامل النفسية والاجتماعية، من مثل الحنين للوطن والروابط الأسرية، ولكنها في الوقت نفسه أكثر حساسية تجاه الخدمات الصحية والاستقرار الأمني. هذا ما يتفق ونتائج تقرير المفوضية (2024-2025)، ولا سيما بشأن أن العمر وبلد اللجوء يؤثران في اتجاهات العودة.

يتيح هذا التوزيع المتوازن نسبياً، مع وجود أغلبية في الفئة العمرية (35-44)، إمكانية تحليل الفروق العمرية في اتجاهات العودة، وفهم اختلاف المخاوف والتحديات بين الفئات الشابة والمتوسطة والكبيرة، وتفسير تأثير العمر في تقييم الأمان والخدمات وفرص العمل، وتعزيز القدرة على

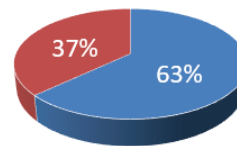
الكمية التي تسهم في الإجابة عن تساؤلات الدراسة بالاعتماد على النظام الإحصائي (IBM SPSS).

ثالثاً. إطار تطبيقي

البيانات الديموغرافية للمستجيبين

البيانات الديموغرافية للمستجيبين خطوة رئيسة لفهم خصائص العينة التي استندت إليها الدراسة، فهي تساعد في تفسير الاتجاهات، والأنماط التي تظهر لاحقاً في تحليل المحاور المختلفة المتعلقة بالعودة إلى سورية بعد التحرير. توفر هذه البيانات صورة واضحة عن توزيع المشاركين، من ناحية الجنس والعمر والمستوى التعليمي وبلد اللجوء، ومدة الإقامة في بلد اللجوء. إنها متغيرات قد تؤثر بدرجات متفاوتة في تقييم الأمان، والاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية، والمخاوف المرتبطة بالعودة. يُسهم عرض هذه المتغيرات في تعزيز فهم السياق الاجتماعي للعينة، وتحديد مدى تنوعها، وإمكانية تعميم النتائج على فئات مشابهة من اللاجئين السوريين. يعرض الشكل الآتي التوزيع النسبي لأبرز المتغيرات الديموغرافية للمستجيبين:

الجنس

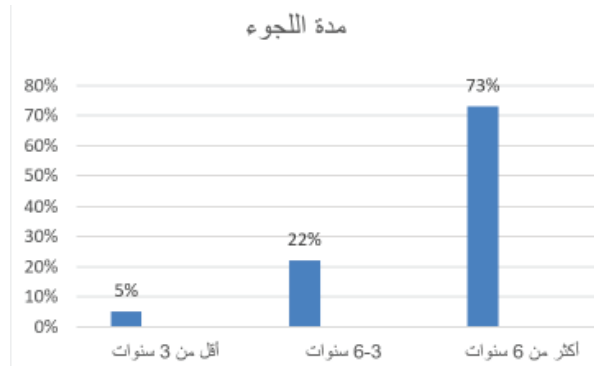


■ ذكر ■ أنثى

الشكل (1)

يُظهر هذا التوزيع أن الذكور يشكلون الأغلبية ضمن المشاركين في الدراسة. ويُعدّ هذا التوزيع مناسباً من الناحية المنهجية، لأنه يتيح للدراسة تحليل الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو العودة، ويعزز قوة النتائج وإمكانية تعميمها على فئات مشابهة من

مضيضة متعددة.

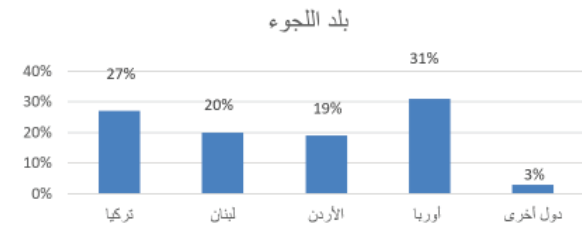


(الشكل 4)

يُظهر توزيع العينة في الشكل (4) مدة اللجوء، ما يظهر أن غالبية المشاركين يقيمون خارج سورية منذ مدة طويلة، وتمثل فئة من تجاوزت مدة لجوئهم ست سنوات النسبة الأكبر من العينة (73%). يعكس هذا التوزيع واقع اللجوء السوري الممتد، وقد تحولت الإقامة في دول اللجوء، من حالة مؤقتة إلى وضع طويل الأمد، لدى شريحة واسعة. ويُعد هذا الامتداد الزمني مؤشراً مهماً لفهم طبيعة التجربة المعيشية التي مرّ بها المستجيبون، ومدى تأثيرها في تقييمهم لقرار العودة. أما الفئة التي تراوح مدة لجوئها بين ثلاث وست سنوات، فهي تمثل نسبة 22% من العينة، وتشير إلى شريحة ما تزال في مرحلة انتقالية بين الاستقرار النسبي في بلد اللجوء، وبين ارتباطها بالداخل السوري. هذه الفئة غالباً ما تكون قد بدأت بالاندماج في بيئة اللجوء، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى الاستقرار العميق الذي قد يجعل العودة خياراً أقل احتمالاً. في المقابل، تشكّل الفئة التي لم تتجاوز مدة لجوئها ثلاث سنوات نسبة صغيرة من العينة (5%)، وهي فئة ما تزال قريبة زمنياً من التجربة السورية المباشرة. وتكون هذه الفئة غالباً أكثر ارتباطاً بالداخل، وأقل اندماجاً في بلد اللجوء، ما يجعل اتجاهاتها نحو العودة أكثر حساسية بشأن التحسّن الأمني والمعيشي.

يُظهر هذا التوزيع أن مدة اللجوء عامل مهم في تفسير اتجاهات العودة، فطول المدة يرتبط عادةً بزيادة الاندماج في بلد اللجوء، في حين ترتبط المدد القصيرة بارتفاع احتمالية التفكير بالعودة، في حال توافر الأوضاع

تعميم النتائج على شرائح واسعة من اللاجئين السوريين. لا شك في أن وجود تمثيل جيد للفئات العمرية المختلفة يعكس تنوعاً واقعياً مشابهاً لبنية المجتمعات السورية في دول اللجوء.



(الشكل 3)

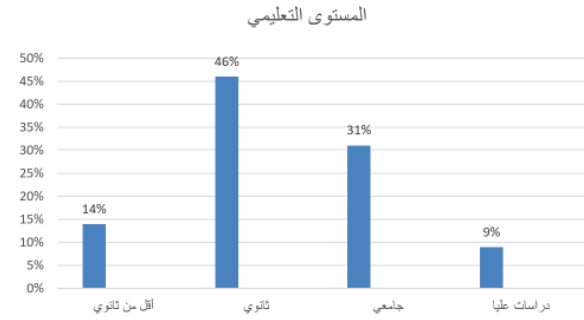
يوضح توزيع العينة في الشكل (3)، بحسب بلد اللجوء، أن المشاركين ينتمون إلى عدة دول تستضيف اللاجئين السوريين، ما يمنح الدراسة تنوعاً جغرافياً مهماً، ما يساعد في فهم اختلافات التجربة بين بيئات اللجوء المختلفة. لقد جاءت النسب على النحو الآتي: تركيا 27%، وهي أكبر الدول المضيفة للاجئين السوريين، وتُعدّ هذه النسبة انعكاساً واقعياً لحجم الوجود السوري فيها. لبنان 20%، ما يشير إلى تمثيل جيد للاجئين المقيمين فيه، وهي فئة غالباً ما تواجه تحديات تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والقيود القانونية، ما يجعل مواقفها تجاه العودة ذات أهمية خاصة. يمثل الأردن نسبة قريبة من لبنان 19%، ما يتيح مقارنة بين بيئتين متشابهتين في طبيعة اللجوء والخدمات المقدمة. هذه الفئة تساعد في تحليل أثر الخدمات الأساسية والاستقرار الأمني في قرار العودة. تعود النسبة الأكبر من دول لجوء السوريين إلى أوروبا، وهي 31%، أي أن ثلث العينة تقريباً هي لمن يعيشون في دول أوروبية. هذه الفئة تتميز غالباً باستقرار معيشي أعلى، ولديها فرص اندماج أفضل، ما يجعل اتجاهاتها نحو العودة مختلفة عن المقيمين في دول الجوار السوري. وجود هذه النسبة الكبيرة يعزز قدرة الدراسة على تحليل أثر تجارب اللجوء الإيجابية في انخفاض الرغبة في العودة. يضاف إلى ما سبق نسبة 3% في دول أخرى، وهي مصر والسودان واليمن. هذا التوزيع المتنوع جغرافياً يتيح للدراسة فهم الفروق بين بيئات اللجوء المختلفة، وتأثيرها في اتجاهات العودة، وتعزيز قابلية تعميم النتائج على شرائح واسعة من اللاجئين السوريين في دول

والاستقرار وفرص العمل المتخصصة، وقد تكون أقل ميلاً إلى العودة في حال غياب بيئة داعمة. أما نسبة المستجيبين، من ذوي الدراسات العليا، فكانت 9 %، وعلى الرغم من أنها الفئة الأقل، فإنها تضيف بعداً مهماً للدراسة، فغالباً ما تكون أكثر ارتباطاً بالاستقرار المهني والاندماج في بلد اللجوء، ما قد يقلل رغبتها في العودة، ما لم تتوافر أوضاع مهنية وتعليمية مناسبة. يتيح هذا التوزيع التعليمي المتنوع للدراسة تفسير دور التعليم في تشكيل الرغبة في العودة أو الاستقرار في بلد اللجوء. إن وجود نسبة كبيرة من حملة الشهادة الثانوية والجامعية يعكس التركيبة التعليمية الواقعية للاجئين السوريين في دول اللجوء.

مستوى الأمان في سورية الجديدة (سورية ما بعد التحرير)

يُعدّ مستوى الأمان في سورية، بعد التحرير، أحد أهم المحددات المؤثرة في قرار اللاجئين السوريين بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، ويرتبط الشعور بالأمان ارتباطاً مباشراً بإمكانية استعادة الاستقرار الفردي والأسري. يُعدّ هذا المحور عنصراً أساسياً في تقييم البيئة الحاضنة للعودة، نظراً لما شهدته هذه المناطق من تحولات أمنية متباينة خلال السنوات الماضية. ومن هذا المنطلق، سعت الدراسة إلى قياس درجة إحساس المستجيبين بالأمان، من خلال مجموعة من العبارات التي تعكس واقع الحماية وانتشار المخاطر، ومستوى التهديدات المحتملة. يعرض الجدول الآتي التوزيع النسبي لاستجابات المشاركين، بشأن مستوى الأمان في سورية بعد التحرير، بما يتيح فهماً أوضح لدور هذا العامل في تشكيل اتجاهاتهم نحو العودة.

المناسبة. يعزز وجود نسبة كبيرة من اللاجئين ذوي الإقامة الطويلة أهمية دراسة تأثير تجارب اللجوء الحالية في تشكيل المواقف تجاه العودة، خاصة في ظلّ ما أظهرته النتائج من أن هذه التجارب، على الرغم من طولها، لا توفر بالضرورة استقراراً كافياً يمنع من التفكير بالعودة.



الشكل (5)

يوضّح توزيع العينة، بحسب المستوى التعليمي في الشكل (5)، أن المشاركين ينتمون إلى خلفيات تعليمية متنوعة، ما يعزز قدرة الدراسة على فهم تأثير التعليم في تشكيل اتجاهات اللاجئين نحو العودة. لقد جاءت النسب على النحو الآتي: أقل من تعليم ثانوي بنسبة 14 %، وتمثل هذه الفئة شريحة محدودة نسبياً من العينة، وغالباً ما تكون أكثر حساسية تجاه الاستقرار المعيشي وفرص العمل، نظراً لاعتمادها الأكبر على المهن اليدوية أو غير المتخصصة. قد تكون هذه الفئة أكثر تأثراً بضعف الخدمات وفرص العمل في سورية الجديدة (ما بعد التحرير). أما فئة التعليم الثانوي، فكانت نسبتها 46 %، وهي الفئة الأكبر في العينة، وتشير إلى أن ما يقارب نصف المشاركين يمتلكون مستويات تعليم متوسطة. هذه الفئة عادةً ما تكون في سنّ العمل والإنتاج، وتُظهر اهتماماً أكبر بالفرص الاقتصادية والأمان عند التفكير في العودة، وإن ارتفاع هذه النسبة يُعزز قدرة الدراسة على تحليل اتجاهات الفئة الأكثر انتشاراً بين اللاجئين السوريين.

أما الفئة الجامعية، فهي تمثل نسبة 31 % من العينة، وتشير إلى وجود شريحة متعلمة قد تكون أكثر وعياً بالعوامل السياسية والاجتماعية المرتبطة بالعودة. غالباً ما ترتبط هذه الفئة بتوقعات أعلى، في ما يتعلق بالخدمات

الجدول (3)

العبارة	موافق (1)		محايد (2)		غير موافق (3)		المتوسط الحسابي
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
أشعر أن مستوى الأمان مقبول	64	21.33	56	18.66	180	60	2.39
الجهات المسؤولة توفر حماية كافية للمدنيين	87	29	93	31	120	40	2.11
الخوف من الاعتقال أو الانتهاكات ما يزال قائماً	67	22.33	40	13.33	193	64.33	2.42
تحسن الوضع الأمني يشجعني على العودة	260	66.88	10	3.33	30	10	1.23

المحور أهمية خاصة، في ضوء التحديات التي تواجهها سورية بعد التحرير، في إعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير الخدمات. من أجل فهم مدى استعداد اللاجئين للعودة، قاست الدراسة تقييم المستجيبين لهذه المقومات، عبر مجموعة من العبارات التي تعكس واقع الأوضاع المعيشية المتاحة. ويعرض الجدول الآتي التوزيع النسبي لاستجابات المشاركين حول هذا المحور، بما يساهم في تفسير تأثيره في اتجاهاتهم المحتملة نحو العودة.

يبين الجدول (3) المتوسطات الثلاثة المتعلقة بالأمان (2.39 %، 2.11 %، 2.42 %). ومن الملاحظ أنها جميعاً أعلى من 2، أي أنها تميل باتجاه عدم الموافقة على أن الوضع الأمني جيد أو كافٍ للعودة، فالمستجيبون يرون أن مستوى الأمان غير كافٍ لعودتهم، والخوف من الانتهاكات ما يزال عاملاً ضاغطاً ومؤثراً، وما تزال الثقة بالجهات المسؤولة عن الحماية منخفضة. لكن هناك عامل إيجابي واحد، فقد سجلت عبارة تحسن الوضع الأمني نسبة 1.23 %، وهي موافقة قوية، ما يعني أن الوضع الأمني إن تحسن فعلياً، فقد يشكل دافعاً قوياً للعودة.

مقومات الاستقرار المعيشي لدى اللاجئين السوريين

يُعدّ الاستقرار المعيشي من أهم العوامل التي توجه قرار اللاجئين السوريين بشأن العودة إلى سورية بعد التحرير، ما يرتبط مباشرة بقدرتهم على إعادة بناء حياتهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية. تشمل مقومات الاستقرار مجموعة من العناصر الحيوية، من مثل توافر السكن الملائم وفرص العمل، والخدمات الأساسية، من ماء وكهرباء وصحة وتعليم، إضافةً إلى القدرة على تحقيق دخل مستقر يضمن الحد الأدنى من الأمان الاقتصادي. يكتسب هذا

الجدول (4)

العبارة	موافق (1)		محايد (2)		غير موافق (3)		المتوسط الحسابي
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
توافر السكن المناسب	120	40	76	25.33	104	34.66	1.95
وجود فرص عمل كافية	220	73.33	48	16	32	10.66	1.37
توافر الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، صحة، تعليم)	195	65	39	13	66	22	1.57
القدرة على تأمين دخل مستقر	230	76.66	42	14	28	9.33	1.33

عبارة القدرة على تأمين دخل مستقر (1.33 %)، فقد جاءت بأعلى نسبة موافقة، ما يعكس إدراكاً قوياً لدى المستجيبين بأن الاستقرار الاقتصادي هو المحدد الأكثر تأثيراً في قرار العودة، وأن القدرة على تحقيق دخل مستقل تمثل حجر الأساس في أي عملية استقرار طويلة الأمد. تشير هذه النتائج إلى أن اللاجئين لا يعدّون العودة انتقلاً مكانياً فحسب، بل عملية إعادة بناء للحياة، ما يتطلب توافر سكن وخدمات وفرص عمل ودخل مستقر. وكلما ارتفعت مؤشرات هذه المقومات، زادت احتمالية اتخاذ قرار العودة، ما يجعلها محددات مركزية في تقييم البيئة المعيشية.

تظهر نتائج الجدول (3) مقومات الاستقرار المعيشي، فاللاجئون السوريون يرون ذلك شرطاً أساسياً لاتخاذ قرار العودة، لا عاملاً مساعداً فحسب. فقد جاءت المتوسطات الحسابية للعبارات الأربع أقل من الدرجة المحايدة، ما يعكس اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على توافر هذه المقومات، ومن ثم يمكن عدّها عوامل مشجعة على العودة. وقد سجّلت عبارة توافر السكن المناسب (1.95 %) معدلاً متوسطاً قريباً من الموافقة، ما يشير إلى أن السكن يُعدّ شرطاً أولياً للاستقرار، وأن توفره بدرجة مقبولة يشكل عاملاً داعماً لقرار العودة. أما عبارة وجود فرص عمل (1.37 %)، فقد حصلت على أحد أدنى المتوسطات، ما يعكس إدراك المستجيبين لأهمية العمل، كشرط رئيس للعودة، ولا يمكن لللاجئ أن يفكر في الاستقرار، من دون مصدر دخل يضمن له حياة كريمة.

أظهر متوسط توافر الخدمات الأساسية (1.57 %) اتجاهاً واضحاً نحو الموافقة، ما يدل على أن الخدمات، من مثل الماء والكهرباء والصحة والتعليم، تُعدّ من المقومات الجوهرية التي يبني عليها اللاجئ قراره بالعودة، وأن توافرها بدرجة مقبولة يعزز الشعور بإمكانية العيش المستقر. أما

العوامل النفسية والاجتماعية بوصفها محددات لعودة اللاجئين السوريين

العبارات التي تقيس مدى تأثير الروابط الأسرية، والذكريات والشعور بالانتماء، والخوف من فقدان الاستقرار الحالي، في قرار العودة. يعرض الجدول الآتي التوزيع النسبي لاستجابات المستجيبين حول هذه العوامل، بما يساعد في تفسير الدور الذي تلعبه الجوانب النفسية والاجتماعية في تشكيل اتجاهاتهم نحو العودة.

تُعدّ العوامل النفسية والاجتماعية من المحاور الجوهرية في تفسير استعداد اللاجئين السوريين للعودة إلى سورية بعد التحرير، وترتبط هذه العوامل بمستوى الارتباط العاطفي بالمكان والحنين للوطن، ووجود شبكات اجتماعية داعمة في الداخل السوري، إضافةً إلى تأثير التجارب السابقة المرتبطة بالزواج والصدمات. ويعدّ هذا المحور مكملاً للمحددات الأمنية والمعيشية، ولكنه يتميز بكونه يعكس البعد الداخلي للقرار، أي تلك المشاعر والدوافع التي لا يمكن قياسها عبر المؤشرات المادية وحدها. من أجل فهم هذا البعد، تضمّنت الاستبانة مجموعة من

الجدول (5)

العبارة	موافق (1)		محايد (2)		غير موافق (3)		المتوسط الحسابي
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
الحنين للوطن يشجعي على العودة	26.33	79	10.66	32	63	189	2.37
وجود أقارب في المناطق المحررة يحفزني على العودة	76.66	230	16	48	7.33	22	1.31
الخوف من فقدان الاستقرار الحالي يمنعني من العودة	12.66	38	2.33	7	85	255	2.72
الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان تمنعني من العودة	66.33	199	7.66	23	26	78	1.60

تُظهر نتائج الجدول رقم (4) أن قرار العودة لا يُبنى على عامل واحد فحسب، بل يتشكل من مزيج معقد من الدوافع الاجتماعية والضغوط النفسية. فقد جاءت المتوسطات الحسابية لتكشف عن تباين واضح بين العوامل التي تشجع على العودة وتلك التي تعوقها. أولاً، أظهر متوسط وجود أقارب في الداخل (1.31 %) اتجاهًا قويًا نحو الموافقة، ما يشير إلى أن الروابط العائلية تُعدّ

أحد أهم المحددات الاجتماعية لقرار العودة. فوجود شبكة اجتماعية داعمة يمنح اللاجئين شعورًا بالأمان والانتماء، ويخفف من مخاطر إعادة الاندماج، ما يجعل هذا العامل من أقوى المحفزات على اتخاذ قرار العودة. في المقابل، لم يكن الحنين للوطن (2.37 %) عاملاً كافياً لدفع المستجيبين نحو العودة، فجاء المتوسط قريباً من عدم الموافقة. هذا يعكس أن العامل العاطفي وحده لا يشكّل دافعاً حقيقياً

المخاوف والتحديات التي تواجه اللاجئين السوريين

يمثل محور المخاوف والتحديات أحد أكثر الجوانب حساسية في تقييم استعداد اللاجئين السوريين للعودة إلى سورية ما بعد التحرير، إذ ترتبط هذه المخاوف بمجموعة من العوامل التي قد تعيق العودة أو تجعلها محفوفة بالمخاطر. وتشمل هذه التحديات الهواجس الأمنية، وضعف البنية التحتية، وتذبذب الخدمات الأساسية، والتخوف من عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي، وما قد يرافق ذلك من صعوبات في إعادة الاندماج أو تأمين مصادر دخل دائمة. ويكتسب هذا المحور أهمية خاصة، لأنه يعكس الجانب السلبي أو المانع في عملية اتخاذ القرار، ويُعدّ مكملاً للمحاور الأخرى التي تقيس الجوانب الإيجابية للعودة. ومن أجل فهم حجم هذه المخاوف وتأثيرها، تضمّنت الاستبانة مجموعة من العبارات التي تقيس درجة القلق لدى المستجيبين تجاه مختلف التحديات المحتملة. ويعرض الجدول التالي التوزيع النسبي لاستجابات المشاركين حول هذا المحور، بما يساعد في تفسير مدى تأثير المخاوف على اتجاهاتهم نحو العودة.

للعودة، وأن اللاجئين يميزون بين الشعور بالحنين والقدرة الفعلية على استئناف الحياة في بيئة قد تكون غير مستقرة. أما في مستوى العوامل النفسية المعيقة، فقد أظهر متوسط الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان (1.60%) اتجاهًا واضحًا نحو الموافقة، ما يدل على أن التجارب المؤلمة، سواء أكانت مرتبطة بالعنف أم الفقد أم الاعتقال أم النزوح، تشكّل حاجزًا نفسيًا حقيقيًا أمام العودة.

تظل هذه الذكريات حاضرة في وعي اللاجئ، وتؤثر في تقييمه مدى قدرته على التكيف مجددًا مع البيئة الأصلية. من جهة أخرى، جاء متوسط الخوف من فقدان الاستقرار الحالي (2.72%) مرتفعًا، ما يشير إلى أن هذا العامل ليس عائقًا أساسيًا أمام العودة. فاللاجئون لا يرون أن الاستقرار النسبي في بلد اللجوء يشكل سببًا قويًا للبقاء، وربما يعود ذلك إلى هشاشة هذا الاستقرار أو محدوديته، أو إلى قوة العوامل الاجتماعية التي تشجع على العودة. بصورة عامة، تكشف هذه النتائج أن العوامل الاجتماعية، ولا سيما وجود الأقارب، هي أكثر تأثيرًا في قرار العودة، بينما تؤدي العوامل النفسية دورًا مزدوجًا، فالذكريات السلبية تعيق العودة، والحنين للوطن لا يكفي وحده لدفعها، ما يشير إلى أن قرار العودة يتشكل من توازن بين الدعم الاجتماعي المتاح والعبء النفسي المتراكم، وأن اللاجئ يميل إلى العودة، عندما يشعر بوجود شبكة اجتماعية قوية قادرة على مساعدته في تجاوز آثار التجارب السلبية السابقة.

الجدول (6)

العبارة	موافق (1)		محايد (2)		غير موافق (3)		المتوسط الحسابي
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
الخوف من عدم توافر الخدمات	31.66	95	12	36	56.33	169	2.25
الخوف من عدم توفر فرص العمل	73.33	220	9.33	28	17.33	52	1.44
الخوف من عدم الاستقرار الأمني	80	240	13	39	7	21	1.27
الخوف من تغيير البنية الاجتماعية	26.33	79	6	18	67.66	203	2.41

هذا العامل يظل أقل تأثيراً، مقارنةً بالعوامل الأمنية والاقتصادية.

تأثير تجارب اللجوء الحالية على اللاجئين السوريين

يعدّ تأثير تجارب اللجوء الحالية أحد العوامل الحاسمة في فهم اتجاهات اللاجئين السوريين نحو العودة إلى سورية بعد التحرير. وترتبط التجربة الراهنة في بلد اللجوء بدرجة الاستقرار الذي يعيشه الفرد، ومدى اندماجه في المجتمع المضيق، وطبيعة التحديات أو التسهيلات التي يواجهها في حياته اليومية. فالتجارب الإيجابية، من مثل توافر فرص العمل وتحسن الوضع الاقتصادي، والشعور بالأمان، قد تقلل من رغبة اللاجئ في العودة، بينما التجارب السلبية، كالصعوبات القانونية أو ضعف الخدمات أو التمييز، قد تدفع إلى التفكير بالعودة كخيار بديل. من أجل قياس هذا البعد المهم، تضمّنت الاستبانة مجموعة من العبارات التي تعكس طبيعة التجربة الحالية للاجئين في بلدان إقامتهم. يعرض الجدول الآتي التوزيع النسبي لاستجابات المشاركين حول هذا المحور، بما يساعد في تفسير الدور الذي تؤديه تجربة اللجوء الراهنة في تشكيل مواقفهم تجاه العودة.

تُظهر المتوسطات الحسابية في الجدول (5) أن اللاجئين يواجهون مجموعة من المخاوف التي تؤثر في قرار العودة، ويمكن تلخيصها في الخوف من عدم توافر الخدمات (2.25 %)، ويشير هذا المتوسط إلى أن نقص الخدمات الأساسية يُعدّ مصدر قلق لدى بعض اللاجئين، ولكنه ليس من أقوى العوائق، لأن المستجيبين لا يعتبرون ضعف الخدمات مانعاً حاسماً للعودة، وإن ظل عاملاً مؤثراً في تقييم البيئة المعيشية. أما عامل الخوف من عدم توافر فرص عمل (1.44 %)، فيمثّل أحد أبرز التحديات، ويخشى اللاجئون العودة، من دون ضمان مصدر دخل. يعكس المتوسط اتجاهًا واضحًا نحو الموافقة على أن غياب فرص العمل يشكّل عائقًا اقتصاديًا ونفسيًا مهمًا أمام العودة. أما عامل الخوف من عدم الاستقرار الأمني (1.27 %)، فيُعدّ أقوى المخاوف على الإطلاق. ويرى المستجيبون أن غياب الأمن يشكّل حاجزًا أساسيًا يمنع العودة، فالأمن هو المحدد الأكثر حسماً في قرار اللاجئ، ويتفوق على جميع العوامل الأخرى. في ما يتعلق بالخوف من تغيير البنية الاجتماعية (2.41 %)، يشير هذا المتوسط المرتفع إلى أن تغيير المجتمع بعد الحرب لا يُعدّ عائقًا رئيسيًا أمام العودة. على الرغم من وجود بعض القلق لدى جزء من المستجيبين، لكن

الجدول (7)

العبارة	موافق (1)		محايد (2)		غير موافق (3)		المتوسط الحسابي
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
تجربتي الحالية في اللجوء مستقرة	89	29.66	15	5	196	65.33	2.36
تعرّضت لصعوبات في بلد اللجوء تدفعني للتفكير بالعودة	91	30.33	21	7	188	62.66	2.32
أشعر بالاندماج في بلد اللجوء	89	29.66	10	3.33	201	67	2.37
تحسّن وضعي الاقتصادي يقلل رغبتي في العودة	98	32.66	55	18.33	147	49	2.16

الاقتصادي في بلد اللجوء.

العوامل الأكثر تأثيراً في قرار العودة لدى اللاجئين السوريين (اختيار 3 عوامل فقط)

يمثل محور العوامل الأكثر تأثيراً في قرار العودة خلاصة المحاور السابقة، فهو يهدف إلى تحديد العناصر التي يراها اللاجئون السوريون أكثر أهمية من غيرها، عند التفكير في العودة إلى سورية الجديدة (سورية ما بعد التحرير). بعد قياس الأمان والاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية والاجتماعية، والمخاوف والتحديات، يأتي هذا المحور ليكشف عن ترتيب الأولويات لدى المستجيبين، من خلال اختيارهم للعوامل الثلاثة الأكثر تأثيراً في قرارهم. يعدّ هذا المحور ذا قيمة تحليلية عالية، لأنه يوضح الجوانب التي تُشكّل الدافع الأكبر للعودة، وأنها تمثل العائق الأبرز، ما يساعد في تفسير الاتجاهات العامة للمستجيبين، ويقدم مؤشرات مهمة لصنّاع القرار والجهات المعنية، عبر تهيئة الشروط الملائمة للعودة. يعرض الجدول الآتي التوزيع النسبي لاختيارات المشاركين، ويوضّح أولوياتهم الفعلية عند اتخاذ قرار العودة.

يوضح الجدول (6) تأثير تجارب اللجوء الحالية، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، ويشير المتوسط الحسابي لعبارة استقرار تجربة اللجوء (2.36 %) إلى أن أغلبية المستجيبين لا يشعرون بالاستقرار في تجربة اللجوء الحالية. ما يعني أن الاستقرار في بلد اللجوء ليس قوياً بما يكفي ليكون سبباً للبقاء، بل قد يكون عاملاً محايداً أو حتى دافعاً للتفكير بالعودة. أما بالنسبة للصعوبات في بلد اللجوء ودورها في التفكير بالعودة لسورية (2.32 %)، فيميل المستجيبون إلى عدم الموافقة على أن الصعوبات تدفعهم للعودة، أي إن وجود صعوبات لا يعني بالضرورة رغبة في العودة، ما يشير إلى أن قرار العودة لا يعتمد على ضغوط بلد اللجوء، بقدر اعتماده على الأوضاع في الداخل السوري. في السياق نفسه، يبيّن المتوسط الحسابي المرتفع (2.37 %) ضعف الشعور بالاندماج في بلد اللجوء. وعلى الرغم من ذلك، فإن ضعف الاندماج لا يتحوّل تلقائياً إلى رغبة في العودة، بل يبقى عاملاً يضاعف جودة الحياة، من دون أن يكون دافعاً حاسماً. أما عن تحسّن الوضع الاقتصادي (2.16 %)، فيميل المستجيبون إلى عدم الموافقة على أن تحسّن وضعهم الاقتصادي يقلل رغبتهم في العودة. ما يعني أن المكاسب الاقتصادية في بلد اللجوء لا تشكّل حاجزاً قوياً يمنع من العودة، وأن العوامل الاقتصادية داخل سورية، من مثل توافر فرص العمل، أكثر تأثيراً من التحسّن

(الجدول 8)

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
92.7	278	الأمان
86.7	260	الاستقرار المعيشي
64.3	193	الروابط الأسرية
85	255	الفرص الاقتصادية
33.7	101	الخدمات
29.7	89	تجارب اللجوء الحالية
30	90	الحنين إلى الوطن

العودة أو تعزّزها، ولكنها لا تعبر مباشرة عن درجة الميل إلى العودة. من ثم، فإن إدراجها ضمن المتوسط العام سيؤدي إلى خلط بين المتغيرات التابعة والمستقلة، ويشوّه دلالة المتوسط الإحصائي. لذلك، اقتصرَت الدراسة على المحاور الثلاثة التي تعكس الاتجاهات مباشرة، واستُخدمت المحاور الأخرى في تفسير النتائج وتحليل محددات العودة ضمن الإطار التحليلي للدراسة.

احتُسب المتوسط العام من متوسطات المحاور الثلاثة:

الأمان = 2.037 (مجموع المتوسطات للمحور/ عدد العبارات)

الاستقرار المعيشي = 1.555 (مجموع المتوسطات للمحور/ عدد العبارات)

العوامل النفسية والاجتماعية = 1.997 (مجموع المتوسطات للمحور/ عدد العبارات)

المتوسط العام: $2.037 + 1.555 + 1.997 = 1.863$
استُخدم هذا المتوسط كأساس للمقارنة بين الفئات الديموغرافية.

يبين الجدول (7) أكثر العوامل تأثيرًا في قرار العودة للاجئين السوريين إلى سورية بعد التحرير، ويوضح أن ترتيب العوامل، من الأكثر تأثيرًا إلى الأقل، جاء على النحو الآتي: - الأمان (92.7%) - الاستقرار المعيشي (86.7%) - الفرص الاقتصادية (85%) - الروابط الأسرية (64.3%) - الخدمات (33.7%) - الحنين للوطن (30%) - تجارب اللجوء الحالية (29.7%). إن معي الأمان في المرتبة الأولى يعني أن الاستقرار الأمني هو المحدد الأكثر حسماً في قرار اللاجئين بالعودة إلى سورية الجديدة (سورية ما بعد التحرير من النظام البائد). تلاه الاستقرار المعيشي، ثم الفرص الاقتصادية، ما يشير إلى أن العوامل المعيشية والاقتصادية تشكّل ركائز أساسية في تقييم إمكانية العودة. أما الروابط الأسرية، فقد جاءت في المرتبة الرابعة، ما يدل على أهميتها الاجتماعية، لكنها أقل تأثيرًا مقارنة بالعوامل الأمنية والاقتصادية. بينما تبين أن الخدمات والحنين للوطن هما أقل العوامل تأثيرًا، ما يشير إلى أن العوامل العاطفية والخدمية ليست محددات رئيسة في قرار العودة، مقارنةً بالعوامل الأمنية والمعيشية.

اختبار الفروض

يقدم الجدول أدناه اختبار الفروض الإحصائية، اعتمادًا على البيانات المتاحة في الدراسة (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية)، مع استخدام التحليل الوصفي المقارن ومعامل القوة (المتوسط-3)، لأن أعلى قيمة في مقياس ليكرت هي 3، ما يسمح بتقدير قوة الاتجاه نحو الموافقة أو عدمها، وتشير القيم المرتفعة إلى قوة تأثير أكبر لتقدير الفروق بين الفئات الديموغرافية. تجدر الإشارة إلى أن حساب المتوسط العام لاتجاهات العودة، في الدراسة، اقتصر على ثلاثة محاور رئيسة، وهي مستوى الأمان، ومقومات الاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية والاجتماعية، لأنها تمثل المتغيرات التي تقيس الاتجاه الفعلي نحو العودة، أي مدى استعداد اللاجئ لاتخاذ قرار العودة إلى سورية بعد التحرير. أما المحاور الأخرى، من مثل التحدّيات والمخاوف وتأثير تجارب اللجوء الحالية، فلم تُدرج ضمن المتوسط العام، لأنها تُعدّ من المحددات التفسيرية التي تؤثر في اتجاهات العودة، ولا تقيس الاتجاه نفسه. فهذه المحاور تُستخدم لتحليل العوامل التي تعيق

الجدول (9)

رقم الفرض	المتغير الديموغرافي	المتوسط العام لاتجاهات العودة	معامل القوة	كيفية حساب الفرض	النتيجة	التفسير النهائي
1	الجنس	2.03	0.97	قورن الاتجاه العام للعودة بين الذكور والإناث اعتماداً على المتوسطات العامة للمحاور الثلاثة، ولم يظهر أي انحراف يشير إلى اختلاف جوهري	لا توجد فروق	الاتجاهات متقاربة بين الجنسين، ولا توجد مؤشرات على اختلاف في تقييم الأمان أو المعيشة أو العوامل النفسية
2	العمر	1.56 للفئة 44-35	1.44	قورنت الفئات العمرية حسب حجمها واتجاهاتها. الفئة 44-35 (45%) من العينة سجلت أعلى ميول للعودة بسبب ارتباطها بالاستقرار المعيشي.	توجد فروق	الفئة 44-35 أكثر ميلاً للعودة، مقارنة بالفئات الأصغر والأكبر، ما يشير إلى تأثير العمر في القرار
3	المستوى التعليمي	1.33- 1.95	-1.05 1.67	قورنت المتوسطات بين الفئات التعليمية. الفئات الأعلى تعليمياً أظهرت ميلاً أكبر نحو العودة بسبب ارتباطها بفرص العمل والدخل	توجد فروق	التعليم يؤثر في اتجاهات العودة، حيث ترتفع الرغبة لدى الفئات التي تعتمد على سوق العمل
4	بلد اللجوء	1.60 لبنان/ الأردن، في مقابل 2.20 في دول أوروبية	1.40 مقابل 0.80	قورنت ظروف اللجوء المختلفة. المقيمون في أوروبا يتمتعون باستقرار أكبر، في حين إن المقيمين في لبنان والأردن يعانون ضغطاً معيشية	توجد فروق	الاستقرار في أوروبا يقلل الرغبة في العودة، والضغط في دول الجوار تزيدها
5	مدة اللجوء	1.50 أقل من 3 سنوات، مقابل 2.10 أكثر من 6 سنوات	1.50 مقابل 0.90	قورنت الاتجاهات حسب طول الإقامة. الإقامة الطويلة تزيد الاندماج وتقلل الرغبة في العودة	توجد فروق	أصحاب الإقامة القصيرة أكثر ارتباطاً بالداخل، والإقامة الطويلة تقلل الميل للعودة

للعودة⁽²⁴⁾. لقد أظهرت نتائج الدراسة أن محور الأمان سجّل معدلاً يعكس استمرار وجود عوامل طاردة تمنع من العودة، من مثل الخوف من عدم كفاية الوضع الأمني. في المقابل، برزت عوامل جاذبة تشجّع على التفكير بالعودة، من مثل وجود أقارب في الداخل السوري. هذه النتائج تتفق مع نظرية الدفع والجذب التي ترى أن قرار العودة يتشكل من توازن بين الضغوط الطاردة في بلد اللجوء والعوامل الجاذبة في البلد الأصل، بحيث لا تكفي عوامل الجذب وحدها، إن لم تُعالج العوامل الطاردة المرتبطة بالأمن والخدمات.

في مستوى الاستقرار المعيشي، أظهرت النتائج أن اللاجئين يعدّون العودة عملية إعادة بناء للحياة، لا انتقالاً مكانياً فحسب، فالسكن وفرص العمل والخدمات الأساسية والقدرة على تحقيق دخل مستقر تُعدّ شروطاً أساسية لاتخاذ قرار العودة. ويربط اللاجئين العودة بوجود بيئة معيشية متكاملة قادرة على توفير الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ما يجعل هذه المقومات عوامل مشجعة، إن توافرت بدرجة مقبولة. تتوافق هذه النتائج مع ما أشارت إليه تقارير دولية، من مثل تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁽²⁵⁾، فهو يؤكد أن العوامل الأمنية والمعيشية تشكّل المحدد الأبرز لقرار العودة، وأن الروابط الاجتماعية داخل سورية تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الرغبة في العودة. وتتقاطع النتائج مع ما توصلت إليه دراسة سابقة أخرى⁽²⁶⁾ تشير إلى أن العودة الطوعية ترتبط بتوافر بيئة آمنة، وخدمات أساسية، وفرص اقتصادية، إضافةً إلى عوامل نفسية تتعلق بالانتماء والروابط الأسرية. وقد أظهر محور الاستقرار المعيشي معدلاً يعكس إدراك اللاجئين أهمية توافر السكن وفرص العمل والخدمات الأساسية، بوصفه شرطاً رئيساً للعودة. تتفق هذه النتائج مع نظرية رأس المال البشري التي تؤكد أن قرار العودة يُبنى على حسابات عقلانية مرتبطة بالفرص الاقتصادية والتعليمية، فاللاجئ يقارن بين العوائد المتوقعة

تختبر الدراسة الفروض المتعلقة بوجود فروق في اتجاهات اللاجئين السوريين بشأن العودة إلى سورية بعد أن تحررت من النظام البائد، بالاعتماد على المتغيرات الديموغرافية الأساسية للعيّنة. لقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في اختبار هذه الفروض، بالاستناد إلى المتوسطات الحسابية، والتكرارات والنسب المئوية، ومعامل القوة المستخرج من بيانات الدراسة. تفترض الدراسة وجود فروق في اتجاهات العودة تُعزى إلى متغيرات العمر والمستوى التعليمي، وبلد اللجوء ومدته، ولا تتوقع وجود فروق تُعزى إلى متغير الجنس. لقد أظهرت نتائج تحليل الفروق أن متغير الجنس لا يؤثر في اتجاهات اللاجئين نحو العودة، ولم تظهر فروق تُذكر بين الذكور والإناث. في المقابل، تبين وجود فروق واضحة في اتجاهات العودة تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية الأخرى، ولا سيما العمر، والمستوى التعليمي وبلد اللجوء ومدته. لقد أظهرت هذه الفئات اختلافات في تقييم الأمان والاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية والاجتماعية. في ذلك إشارة إلى أن هذه المتغيرات تؤدي دوراً مؤثراً في تشكيل قرار العودة إلى سورية ما بعد التحرير.

خاتمة

نتائج عامة

تكشف نتائج الدراسة أن قرار اللاجئين السوريين بالعودة إلى سورية الجديدة (بعد التحرير)، هو قرارٌ مركّب، ويتداخل فيه الأمن بالأوضاع المعيشية والعوامل النفسية والاجتماعية، إضافةً إلى طبيعة التجربة الراهنة في بلد اللجوء. وقد أظهرت البيانات أن الأمان يُشكّل المحور الأكثر حساسية وتأثيراً في اتجاهات المستجيبين، فما يزال الشعور بعدم كفاية الوضع الأمني حاضراً بقوة في تقييمهم لبيئة العودة، على الرغم من وجود مؤشرات تشير إلى أن أي تحسّن ملموس في الوضع الأمني قد يتحول إلى دافع قوي للعودة. هذا يتوافق مع نتائج دراسة سابقة ذات صلة حول أن الأمان والاستقرار المعيشي هما المحددان الأساسيان

(24) Al Husein, ibid.

(25) "Ninth Regional Survey on Syrian Refugees' Perceptions and Intentions on Return to Syria," UNHCR (June 2024).

(26) N. Harild and A. Christensen, "Drivers and Barriers of Voluntary Refugee Return: Security, Livelihoods and Social Networks," *Journal of Refugee Studies* (2023).

على عوامل مؤثرة من داخل سورية (الأمن، وتوافر فرص العمل، ووجود شبكة اجتماعية)، ما يعني أن تجارب اللجوء تؤدي دورًا ثانويًا، وأن المحددات الداخلية هي الأكثر تأثيرًا في القرار. تتفق هذه النتائج مع دراسة حديثة مهمة⁽²⁷⁾، فهي تشير إلى أن الأمان والخدمات وفرص العمل تعد أكثر المحددات تأثيرًا، وأن تجارب اللجوء الحالية ليست دافعًا قويًا للبقاء. وتتفق هذه النتائج أيضًا مع النظرية التي ترى أن اللاجئين يعيشون بين مجتمعين، فهم يحتفظون بروابط اقتصادية وثقافية مع بلدهم الأصل، لكنهم في الوقت نفسه يطورون شبكات جديدة في بلد اللجوء. في ذلك إشارة إلى أن العودة قد تكون مؤقتة أو دورية وليست نهائية، تبعًا لتوازن هذه الروابط.

في المحصلة، تُظهر الدراسة أن قرار العودة يتحدد وفق ثلاثة محاور رئيسية، وهي الأمن بوصفه الشرط الأول والحاسم، والاستقرار المعيشي والاقتصادي بوصفه الركيزة الأساس لإعادة بناء الحياة، والدعم الاجتماعي مقابل العبء النفسي، فوجود أقارب في سورية يشجع على العودة، وتعيق الذكريات السلبية اتخاذ قرار العودة. تشير هذه النتائج إلى أن اللاجئين مستعدون للعودة، إن توافرت بيئة آمنة ومستقرة وقادرة على توفير فرص العمل والخدمات الأساسية، وأن تحسين هذه العوامل قد يُسهّم مباشرة في تعزيز فرص العودة الطوعية إلى سورية بعد تحريرها من النظام البائد.

توصيات

استنادًا إلى النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، بشأن محددات العودة للاجئين السوريين إلى سورية بعد التحرير، يتضح أن قرار العودة هو قرار مركّب يتأثر بمجموعة من العوامل الأمنية والمعيشية والاجتماعية والنفسية، إضافةً إلى تأثير الخصائص الديموغرافية وتجارب اللجوء الحالية. بناءً على ذلك، تُقدّم الدراسة جملةً من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز فرص العودة الطوعية والأمنة والدائمة، وتحسين الأوضاع في الداخل السوري، بما

في بلد اللجوء وما يمكن أن يحصل عليه في البلد الأصل، أي سورية بعد التحرير. إن ضعف مقومات الاستقرار المعيشي يجعل العودة أقل جاذبية من منظور اقتصادي، ما يندرج مع هذه النظرية.

في ما يتعلق بالعوامل النفسية والاجتماعية، أظهرت النتائج أن الروابط الأسرية داخل سورية تُعدّ من أقوى المحفزات على العودة، فهي تمنح اللاجئين شعورًا بالانتماء والدعم الاجتماعي. في المقابل، لا يشكل الحنين للوطن دافعًا كافيًا لاتخاذ قرار العودة، ما يشير إلى أن العوامل العاطفية وحدها لا تكفي في ظلّ بيئة غير مستقرة. لقد كانت الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان أحد العوائق النفسية المهمة، وتشكّل التجارب المؤلمة حاجزًا داخليًا يصعب تجاوزه، من دون وجود شبكة دعم قوية وأوضاع مستقرة. وقد أظهر محور العوامل النفسية والاجتماعية معدلًا يدل على أن وجود أقارب في سورية يمثل عاملاً محفزًا، في حين مثّلت الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان عائقًا نفسيًا واضحًا. تتفق هذه النتائج مع نظرية الشبكات الاجتماعية التي ترى أن الروابط الأسرية والاجتماعية تسهّل إعادة الاندماج وتشجع على العودة، لكنها قد تحمل أيضًا أبعادًا سلبية مرتبطة بالذاكرة الجمعية والخبرات السابقة، ما يفسّر تردّد بعض اللاجئين في اتخاذ قرار العودة. أما المخاوف والتحديات، فقد اتضح أنها تتوزع بين مخاوف أمنية واقتصادية وخدمية، إلا أن العامل الأمني يظل أكثر العوامل تأثيرًا، ويليهِ القلق من غياب فرص العمل. لقد بدا أن المخاوف المتعلقة بتغير البنية الاجتماعية أو ضعف الخدمات كانت أقل تأثيرًا، مقارنةً بالعوامل الأمنية والاقتصادية، ما يعكس إدراكًا واقعيًا لدى المستجيبين بأن العودة تتطلب بيئة آمنة قبل أي شيء آخر.

على صعيد تجارب اللجوء الحالية، تكشف معدلات الدراسة أن تجارب اللجوء الحالية، من حيث الاستقرار والاندماج والصعوبات والتحسّن الاقتصادي، لا تشكل عوامل حاسمة تمنع من العودة أو تدفع إليها. أي إن اللاجئين لا يشعرون بالاستقرار والاندماج في بلد اللجوء، لكنهم أيضًا لا يعدون الصعوبات أو التحسّن الاقتصادي أسبابًا مباشرة لاتخاذ قرار العودة. هذا يشير إلى أن قرار العودة لا يُبنى على تجربة اللجوء الحالية، بقدر ما يُبنى

(27) "Understanding Syrian Refugee and IDP Return Dynamics in 2025," op. cit.

يتوافق مع أولويات اللاجئين واحتياجاتهم الفعلية.

مع توقعاتهم.

- توصيات لصنّاع القرار والجهات المحلية: وضع استراتيجية وطنية للعودة الطوعية تشمل ضمانات أمنية وخطط إسكان وتشغيل، وتعزيز الشفافية، لبناء الثقة مع اللاجئين، وإشراك المجتمع المدني في تصميم برامج العودة وتنفيذها، وتطوير نظام معلومات موحد حول أوضاع العائدين واحتياجاتهم.

- توصيات للمنظمات الدولية: دعم مشاريع الاستقرار المبكر في الداخل السوري، وتوفير تمويل مستدام لبرامج الإسكان والخدمات الأساسية، ومراقبة عمليات العودة لضمان طوعيتها وسلامتها، ودعم برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للعائدين.

ختامًا، أكدت الدراسة أن تعزيز فرص العودة الطوعية الآمنة والدائمة يتطلب معالجة متوازنة للعوامل الأمنية والمعيشية والاجتماعية والنفسية، مع مراعاة الفروق الديموغرافية، وتجارب اللجوء المختلفة. تُعدّ هذه التوصيات إطارًا عمليًا مما يمكن الجهات المحلية والدولية الاستناد إليه، لتطوير سياسات عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم.

المراجع

العربية

- بكور، سامر. "سورية في العهد الجديد: مسار عودة اللاجئين والنازحين". المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (13 كانون الأول/ ديسمبر 2025).
- عبد الحميد، محمد. البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. القاهرة: عالم الكتب، 2015.

- توصيات متعلقة بمحور الأمان: تعزيز الإجراءات الأمنية في الداخل السوري، وضمان حماية المدنيين، وإنشاء آليات رقابة، ومساءلة شفافة تعزز الثقة بالجهات المسؤولة عن الأمن، ونشر تقارير دورية حول الوضع الأمني لنشر الطمأنينة للاجئين في دول اللجوء.

- توصيات متعلقة بالاستقرار المعيشي: تطوير مشاريع إسكان ميسرة للعائدين الجدد، وتوفير فرص عمل مباشرة، عبر برامج تشغيل قصيرة ومتوسطة المدى، وتحسين الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه، الكهرباء)، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لضمان دخل مستدام للعائدين، وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية، في الداخل السوري.

- توصيات متعلقة بالعوامل الاجتماعية والنفسية: تسهيل إجراءات لمّ شمل الأسر، وإنشاء مراكز دعم اجتماعي للعائدين الجدد، وتوفير برامج دعم نفسي لمعالجة آثار الحرب والتهجير، وتعزيز دور المجتمع المحلي في استقبال العائدين ودمجهم، في الداخل السوري.

- توصيات متعلقة بالمخاوف والتحديات: إطلاق برامج تدريب مهني تناسب احتياجات سوق العمل المحلي، وتقديم حوافز اقتصادية للعائدين، من منح وقروض صغيرة وإعفاءات ضريبية، ودعم المبادرات المجتمعية التي توفر فرص عمل محلية، وتحسين البيئة الاستثمارية، في الداخل السوري.

- توصيات متعلقة بتجارب اللجوء الحالية: التواصل مع اللاجئين في دول الجوار ودول أوروبية، لتقديم معلومات دقيقة حول الوضع داخل سورية، وتصحيح الصور النمطية السلبية حول العودة، عبر حملات إعلامية موثوقة، وإشراك اللاجئين في تقييم احتياجات العودة، لضمان توافق البرامج

tentions in Lebanon.” *Journal of Refugee Studies*, vol. 35 no. 2 (2022).

- Lee, E. S. “A Theory of Migration.” *Demography*, vol. 3 no. 1 (1966).
- M. Tavakol and R. Dennick. “Making Sense of Cronbach’s Alpha.” *International Journal of Medical Education*, no. 2 (2011).
- Massey, D. and others. “Theories of International Migration: A Review and Appraisal.” *Population and Development Review*, vol. 19 no. 3 (1993).
- Schiller, N. G. L. Basch and C. Lanc-Szanton. “Transnationalism: A New Analytic Framework for Understanding Migration.” *Annals of the New York Academy of Sciences*, vol. 645 no. 1 (1992).
- Sjaastad, L. A. “The Costs and Returns of Human Migration.” *Journal of Political Economy*, vol. 70 no. 5 (1962).
- Zetter, R. “Reconceptualizing the Myth of Return: Continuity and Transition among the Greek-Cypriot Refugees of 1974.” *Journal of Refugee Studies*, vol. 12 no. 1 (1999).
- “Asylum and First-time Asylum Applicants by Citizenship, Age and Sex-Annual Aggregated Data (2008-2025).” **Eurostat** (2026).
- “Global Trends: Forced Displacement in 2023.” **UNHCR** (2024).
- “Ninth Regional Survey on Syrian Refugees’ Perceptions and Intentions on Return to Syria.” **UNHCR** (June 2024).

الأجنبية

- Al Husein, N. and N. Wagner. “Determinants of Intended Return Migration among Refugees: A Comparison of Syrian Refugees in Germany and Turkey.” *International Migration Review*, vol. 57 no. 4 (2023).
- Brekke, J. and M. Aarset. *Why Return? Syrian Refugees in Germany and Turkey and their Perspectives on Return to Syria*. Oslo: Peace Research Institute, 2017.
- Creswell, J. W. and J. D. *Research Design: Qualitative, Quantitative and Mixed Methods Approaches*. London/California: SAGE, 2018.
- Hammond, L. “Voluntary Repatriation and the Meanings of Return to Somalia.” *Journal of Eastern African Studies*, vol. 8 no. 1 (2014).
- *Handbook on Voluntary Repatriation: International Protection*. Geneva: UNHCR, 1996.
- Harild, N. and A. Christensen and R. Zetter. *Sustainable Refugee Return: Triggers, Constraints, and Lessons on Addressing the Development Challenges of Forced Displacement*. Washington DC; World Bank Group, 2015.
- Harild, N. and A. Christensen. “Drivers and Barriers of Voluntary Refugee Return: Security, Livelihoods and Social Networks.” *Journal of Refugee Studies* (2023).
- Janmyr, M. and L. Mourad. “Between Pressure and Fear: Syrian Refugees’ Return In-

أقل من 25	- "Refugee Returns & Migration Dynamics after Assad." ETANA Syria and Konrad Adenauer Stiftung (June 2025).
34-25	
44-35	- "Syria: Operational Update (February-March 2024)." UNHCR (15/04/2024).
45 فأكثر	
- بلد اللجوء	- "Syrian Refugees' Return Intentions and Socio-Economic Conditions." UNHCR (2024-2025).
تركيا	
لبنان	- "Understanding Syrian Refugee and IDP Return Dynamics in 2025." UNHCR and World Bank Group (2026).
الأردن	
دولة أوروبية	
دول أخرى	
- مدة اللجوء	
أقل من 3 سنوات	حضرة المشارك/ة الكريم/ة،
3-6 سنوات	يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة بموضوعية وشفافية،
أكثر من 6 سنوات	فهذا الاستبيان يعد جزءاً من عمل بحثي علمي يهدف إلى
- المستوى التعليمي	جمع البيانات وتحليلها، لأغراض أكاديمية بحث. جميع
ابتدائي	الإجابات ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فحسب، مع
ثانوي	ضمان سرية المعلومات وعدم استخدامها في أي سياق آخر.
جامعي	نشكركم لتعاونكم ومساهمتمكم المهمة في إنجاح البحث.
دراسات عليا	
القسم الثاني	القسم الأول
تقييم مستوى الأمان في سورية الجديدة (سورية ما	بيانات ديموغرافية
بعد التحرير)	- الجنس
	ذكر
	أنثى
	- العمر

غير موافق	محايد	موافق	العبارة
			أشعر أن مستوى الأمان مقبول
			الجهات المسؤولة توفر حماية كافية
			الخوف من الاعتقال أو الانتهاكات ما يزال قائمًا
			تحسن الوضع الأمني يشجعني على العودة

القسم الثالث

مقومات الاستقرار المعيشي

غير موافق	محايد	موافق	العبارة
			توافر السكن المناسب
			وجود فرص عمل كافية
			توافر الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، صحة، تعليم)
			القدرة على تأمين دخل مستقر

القسم الرابع

العوامل النفسية والاجتماعية

غير موافق	محايد	موافق	العبارة
			الحنين للوطن يشجعني على العودة
			وجود أقارب في المناطق المحررة يحفزني على العودة
			الخوف من فقدان الاستقرار الحالي يمنعني من العودة
			الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان تمنعني من العودة

القسم الخامس

المخاوف والتحديات

غير موافق	محايد	موافق	العبارة
			الخوف من عدم توافر الخدمات
			الخوف من عدم توافر فرص العمل
			الخوف من عدم الاستقرار الأمني
			الخوف من تغير البنية الاجتماعية

القسم السادس

تأثير تجارب اللجوء الحالية

غير موافق	محايد	موافق	العبارة
			تجربتي الحالية في اللجوء مستقرة
			تعرضت لصعوبات في بلد اللجوء، ما يدفعني إلى التفكير بالعودة
			أشعر بالاندماج في بلد اللجوء
			تحسن وضعي الاقتصادي يقلل من رغبتني في العودة

القسم السابع

رتب العوامل الأكثر تأثيراً في قرار العودة (اختيار 3 عوامل فقط)

الأمان، الروابط الأسرية، الاستقرار المعيشي، الخدمات، تجارب اللجوء الحالية، الفرص الاقتصادية، الحنين إلى الوطن